مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الأمانة العامة
مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

النشرة الرسمية

العدد 46

بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس التعاون من منتج بطاريات المحركات ذات المكابس ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وماليزيا

التاريخ:14 أغسطس 2024
الموافق: 10 صفر 1446هـ

رسوم الاشتراك
سعر النسخة 100 ريال سعودي أو مايعادلها
الاشتراك السنوي 500 ﷼ سعودي أو مايعادلها

النشرة الرسمية

نشرة رسمية يصدرها مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون

بموجب القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية
6725 طريق جدة – الهدا
رقم الوحدة : 1
الرياض 12324 – 3147
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 966 11 2551345 - 966 11 2551388+
الفاكس: 966 112810093+
البريد الالكتروني: tsaip-Inv@gccsg.org
المملكة العربية السعودية

جميع الحقوق محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

انطلاقا من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاما مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس والمتطلعة لتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، ولأهمية الصناعة الخليجية في اقتصاديات الدول الأعضاء، أصبح من الضروري قيام دول المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة إليها من غير الدول الأعضاء والتي تسبب ضرراً للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

واستنادا إلى أحكام القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية واستنادا للمادة (86) من اللائحة التنفيذية للقانون الموحد، والتي تنص على أن يصدر مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية نشرة رسمية ينشر فيها كل ما نص القانون (النظام) واللائحة التنفيذية على نشره، وبناء عليه يسر مكتب الأمانة الفنية إصدار النشرة الرسمية العدد (46).

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس التعاون من منتج بطاريات المحركات ذات المكابس ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وماليزيا

بالاستناد إلى القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية، واستناداً إلى قرار اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون (اللجنة الدائمة) رقم (**15/58غ/2024**) بالموافقة على قبول شكوى مكافحة الإغراق المقدمة من طرف الصناعة الخليجية وبدء التحقيق بشأنها، فإن مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مكتب الأمانة الفنية) يعلن عن بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من منتج بطاريات المحركات ذات المكابس (المنتج محل التحقيق)، ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وماليزيا ، وذلك من تاريخ نشر هذا الإعلان بالنشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية (النشرة الرسمية) وفقاً لما يلي:

1. الشكوى:

تلقى مكتب الأمانة الفنية شكوى متضمنة الأدلة والقرائن من شركة ريم للبطاريات ومعدات الطاقة / مصنع أل شبيب للبطاريات (كيو باور) / شركة الشرق الأوسط للبطاريات (يشار لهم فيما بعد بالصناعة الشاكية) باسم الصناعة الخليجية طبقاً لأحكام الفقرتين (2، 3) من المادة (2) من اللائحة التنفيذية، تدعي فيها أن الواردات

من المنتج محل التحقيق، ترد إلى السوق الخليجية بأسعار مغرقة من جمهورية الصين الشعبية وماليزيا وألحقت ضرراً مادياً للصناعة الخليجية.

2. الصناعة الخليجية:

الصناعة الشاكية هي شركة ريم للبطاريات ومعدات الطاقة بسلطنة عمان، مصنع أل شبيب للبطاريات (كيو باور) بدولة قطر، شركة الشرق الأوسط للبطاريات بالمملكة العربية السعودية، وقد أيد الشكوى كلا من مصنع قطر للبطاريات بدولة قطر، وشركة بطاريات الامارات بدولة الإمارات العربية المتحدة، والشركة الوطنية لصناعة البطاريات بالمملكة العربية السعودية.

ويمثل حجم إنتاج الصناعة الشاكية ومؤيديها 100% من إجمالي حجم الإنتاج الخليجي، وبالتالي فقد استوفت الشكوى نسبة تمثيلية الصناعة الخليجية وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (6) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

3. المنتج محل التحقيق والمنتج الخليجي المشابه:

مدخرات (جماعات) كهربائية، بما في ذلك فواصلها، وإن كانت مستطيلة (بما فيها المربعة) بالرصاص-حامض، من الانواع المستعملة لإطلاق الحركة للمحركات ذات المكابس ويندرج تحت البند الجمركي (85071000) من التعرفة الجمركية الموحدة، وتستخدم لتشغيل محركات السيارات والشاحنات والدينات والحافلات وغيرها (**بطاريات المحركات ذات المكابس**).

وقد أفادت الصناعة الشاكية أن المنتج الخليجي المشابه هو منتج مماثل، له مواصفات مماثلة للمنتج المستورد محل التحقيق ولهما نفس الاستخدامات وهناك قابلية الإحلال فيما بينهما.

4. الادعاء بالإغراق:

ادعت الصناعة الشاكية أن الواردات من المنتج محل التحقيق ترد إلى السوق الخليجية بأسعار مغرقة، وقد قامت الصناعة الشاكية بمقارنة سعر التصدير للمنتج محل التحقيق مع القيمة العادية للمنتج المشابه داخل السوق المحلية للدول المعنية بالتحقيق عند نفس المستوى التجاري، وأسفرت هذه المقارنة عن وجود هوامش إغراق لا يمكن إغفالها وتزيد عن 2% من سعر التصدير.

5. الادعاء بالضرر المادي والعلاقة السببية:

ادعت الصناعة الشاكية أن هناك زيادة في حجم الواردات المدعى بإغراقها من المنتج محل التحقيق بصورة مطلقة ونسبية مقارنة بالإنتاج الخليجي مما ألحق ضرراً مادياً بالصناعة الخليجية، تمثلت مظاهره فيما يلي:

- وجود فرق وكبت سعري؛
- انخفاض حجم المبيعات؛
- انخفاض في الحصة السوقية للصناعة الخليجية؛
- انخفاض في الإنتاج والطاقة المستغلة؛
- انخفاض إنتاجية العامل؛
- انخفاض الأرباح والعائد على الاستثمار؛
- انخفاض في التدفق النقدي؛
- انخفاض في إمكانية القدرة على النمو؛

6. الإجراءات:

تولى مكتب الأمانة الفنية فحص مدى دقة وكفاية البيانات والأدلة التي وردت في الشكوى، وأصدرت اللجنة الدائمة قرارها بقبول الشكوى وبدء التحقيق وفقاً للمادة (4) من اللائحة التنفيذية حيث ثبت لديها مبدئياً أن البيانات والمعلومات والأدلة والقرائن المقدمة في الشكوى كافية لإجراء التحقيق وفقاً لأحكام القانون الموحد ولائحته التنفيذية، وبناء عليه ووفقاً للمادة (9) من اللائحة التنفيذية تم إعلان قرار بدء التحقيق ضد واردات دول مجلس التعاون من المنتج محل التحقيق في هذه النشرة الرسمية ويعتبر تاريخ هذا الإعلان تاريخاً لبدء إجراءات التحقيق، كما تم إخطار سفارتي جمهورية الصين الشعبية وماليزيا في دولة المقر بمدينة الرياض بتلقي الشكوى وذلك قبل بدء إجراءات التحقيق وفقا للفقرة (1) من المادة (7) من اللائحة التنفيذية.

7. فترة التحقيق:

فترة التحقيق في الإغراق من 01 يناير 2023م إلى 31 ديسمبر 2023م.

فترة تقييم الضرر من01 يناير 2019م إلى 31 ديسمبر 2023م.

استنادا إلى المادة (23) من اللائحة التنفيذية، يتم الانتهاء من التحقيق خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ نشر الإعلان بالنشرة الرسمية، ويجوز تمديد مدة التحقيق في حالات استثنائية لفترة أقصاها (6) أشهر.

8. الاستبيانات وجمع المعلومات:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية فإن مكتب الأمانة الفنية سوف يقوم بإرسال الاستبيانات إلى المنتجين المصدرين الأجانب المعروفين لديه، أما بالنسبة لغير المعروفين فيتم إرسال الاستبيانات لهم من خلال الممثل الدبلوماسي المعتمد للدول المعنية بالتحقيق بدولة المقر، كما سيتم إرسال الاستبيانات إلى الصناعة الخليجية والمستوردين المعروفين للمنتج محل التحقيق، والجهات ذات العلاقة بالمستهلكين بدول المجلس.

ويتعين على كافة الأطراف المعنية ذوي العلاقة أو المصلحة الذين يرغبون بالمشاركة في التحقيق الالتزام بأن يعلنوا عن أنفسهم ويقومون بالرد على الاستبيانات إلكترونيا بشكل كامل وواضح لمكتب الأمانة الفنية في مدة لا تتجاوز (40) يوماً من تاريخ إرسالها لهم أو للممثل الدبلوماسي المعتمد للدولة المعنية بالتحقيق وذلك وفقاً لأحكام المادة (12) من اللائحة التنفيذية علمًا بأنه يتعين تقديم تلك الردود خلال أوقات العمل الرسمية للمكتب بدءًا من الساعة 08:00 صباحًا حتى الساعة 15:00 عصرًا بتوقيت المملكة العربية السعودية، ويمكن للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة تقديم الردود على الاستبيانات باللغة العربية أو الانجليزية.

كما يتعين على الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة الذين يرغبون في التعليق على الشكوى، أن يقدموا تعليقاتهم باللغة العربية وذلك في غضون (15) يوما من تاريخ نشر الإعلان بالنشرة الرسمية.

9. أسلوب العينة:

وفقاً لنص المادة (13) من اللائحة التنفيذية "إذا كان عدد المصدرين أو المنتجين أو المستوردين أو أنواع المنتجات أو العمليات التجارية محل التحقيق كبيرا بشكل يعيق التحقيق، يجوز أن يتم قصر التحقيق على عينة ممثلة للأطراف ذوي العلاقة أو المنتجات أو العمليات التجارية باستخدام عينات صحيحة إحصائيا، على أساس المعلومات المتاحة وقت الانتقاء، أو على أكبر نسبة مئوية من حجم الصادرات أو الإنتاج أو المبيعات من البلد المعني التي يكون من المعقول التحقق منها خلال الفترة المحددة للتحقيق".

فإنه يجوز لمكتب الأمانة الفنية تطبيق أسلوب العينة سواء في حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية أو أنواع المنتج محل التحقيق، علمًا بأن مكتب الأمانة الفنية سيقرر إمكانية اللجوء لأسلوب العينة من عدمه بعد استلام الردود على استبيانات التحقيق بالشكل المطلوب خلال المهل الزمنية المحددة وفقًا لما تم توضيحه في الفقرة 8 من هذه النشرة.

10. الأطراف المتعاونة في التحقيق:

سيتم اعتبار الشركات متعاونة في التحقيق في حال أعلنت عن نفسها وردت على استبيان التحقيق وفقا للشكل المطلوب وخلال المهل الزمنية المحددة وفقا للفقرة 8 من هذه النشرة.، وبتقديم الرد على استبيان التحقيق بصورة كاملة فهذا يعني موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ويقتضي ضمناً قبول زيارة التحقق الميدانية حال تقرر إجرائها،

وفي حال اللجوء إلى اسلوب العينة بالنسبة للشركات الأجنبية المنتجة المصدرة والذين تم اعتبارهم اطراف متعاونة كنتيجة لتقديمهم الرد كاملا على استبيان التحقيق ولكن لم تشملهم العينة، في هذه الحالة سيتم تطبيق رسوم مكافحة الإغراق حال فرضها بمقدار المتوسط المرجح لهامش الإغراق المحتسب للمنتجين المصدرين الذين شملتهم العينة وذلك وفقًا لأحكام الفقرة (5) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية.

كما أنه وفقًا لأحكام الفقرة (6) من المادة (30) من اللائحة التنفيذية، يمكن لمكتب الأمانة الفنية تحديد هامش منفرد للإغراق لأي منتج مصدر لم يتم اختياره في العينة إذا قام بالرد على الاستبيان بشكل كامل وواضح خلال الفترة الزمنية المحددة في هذا الإعلان، إلا إذا كان عدد المنتجين المصدرين كبيرًا إلى حد يجعل البحث الفردي عبئًا أثقل مما يجب ويحول دون استكمال التحقيق في الوقت المناسب.

11. جلسات الاستماع:

طبقاً لأحكام المادة (14) من اللائحة فإنه يجوز لكافة الأطراف ذوي المصلحة طلب عقد جلسات استماع من مكتب الأمانة الفنية بهدف عرض آرائهم وتقديم حججهم أو أي معلومات أخرى شريطة تقديم طلب كتابي لمكتب الأمانة الفنية يتضمن الأسباب المحددة لطلب الاستماع خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

12. زيارات التحقق الميدانية

طبقاً لأحكام المادة (18) من اللائحة التنفيذية يجوز لمكتب الأمانة الفنية القيام بزيارات ميدانية للشركات المعنية داخل الدول المعنية أو داخل دول مجلس التعاون للتحقق من المعلومات المقدمة وللحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص البيانات والمعلومات التي يقتضيها التحقيق.

13. سرية البيانات

المعلومات التي تقدمها الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة على أنها سرية بناء على سبب يبرر ذلك، تعامل معاملة البيانات السرية ولا يجوز الكشف عنها دون إذن كتابي وصريح من الطرف الذي قدمها، وذلك وفقا للمادة (12) من القانون (النظام) الموحد.

إذا تقدم أي طرف ذو علاقة أو مصلحة بمعلومات ذات طابع سري أو تم تقديمها على أساس السرية، فيتعين عليه وفقا لأحكام المادة (19) من اللائحة التنفيذية تقديم ملخص غير سري يحوي تفاصيل كافية لفهم جوهر محتويات البيانات والمعلومات السرية. وإذا تعذر التلخيص، يتوجب على مقدم هذه المعلومات السرية أن يوفر بياناً بالأسباب التي تجعل التلخيص غير ممكنا، والا فيجوز لمكتب الأمانة الفنية أن يستند في نتائجه على البيانات المتاحة.

14. عدم التعاون

في الأحوال التي لا يتم فيها تقديم المعلومات اللازمة في المدد الزمنية المحددة أو الأشكال المطلوبة، أو تمت إعاقة سير التحقيق بأي شكل من الأشكال، يجوز إصدار تحديدات إيجابية أو سلبية استنادا للبيانات المتاحة، وفقا للمادة (26) من اللائحة التنفيذية.

في الأحوال التي يتبين فيها قيام أي طرف ذو مصلحة بتقديم بيانات مغلوطة أو غير صحيحة، يتم استبعادها ويجوز الاعتماد على البيانات المتاحة.

15. الملف العام

يتيح مكتب الأمانة الفنية، بناء على طلب كتابي، المعلومات غير السرية للأطراف ذوي المصلحة أو العلاقة للاطلاع عليها من خلال الملف العام خلال فترة التحقيق وحتى قبل صدور التحديدات النهائية، وذلك طبقا لأحكام الفقرة (3) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية.

16. طريقة تقديم المعلومات

يتم تقديم كل المعلومات ذات الصلة بالتحقيق والمعلومات المطلوبة في هذا الإعلان والإجابات على الاستبيانات والخطابات والمراسلات المقدمة من قبل الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة بصورة إلكترونية إلى مكتب الأمانة الفنية، وتنص وجوبا على الاسم، العنوان، البريد الإلكتروني، والهاتف للطرف ذو العلاقة أو المصلحة.

يتعين على الأطراف ذات العلاقة والمصلحة المشاركين في التحقيق تقديم كافة تعليقاتهم ودفوعهم خلال كافة مراحل التحقيق وجوبا باللغة العربية، وفي حال كانت التعليقات المقدمة مترجمة من لغة أخرى يلزم أن تكون الترجمة مقدمة من مكتب ترجمة مرخص بأحد دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية شريطة أن تكون الترجمة مقبولة لدى المكتب.

تتم مراسلة مكتب الأمانة الفنية عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي:

الأستاذ/ فيصل بن عبد الله المهيدب
مدير عام مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية
البريد الإلكتروني: tsaip-Inv@gccsg.org

ولمزيد من الاستفسار الرجاء التواصل على الأرقام التالية:

الهاتف : 966112551329+
: 966112551388+
966112551389+:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

GCC-Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade

NON-OFFICIAL TRANSLATION

Official Gazette

Volume 46

Initiation of anti-dumping investigation against GCC imports of electric accumulators used for starting piston engines, originating in or exported from the People's Republic of China and Malaysia

Date : 14th August 2024

Hjiry 10 Safr. 1446AH

Subscription Fees
Single Edition: 100 SAR or its equivalent.
Yearly Subscription: 500 SAR or its equivalent

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الأمانة العامة

Official Gazette

This Official Gazette is issued by the GCC - Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade in accordance with GCC Common Law of Anti-Dumping, Countervailing Measures and Safeguards, and its Regulation

The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf
GCC-Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade

6725 Jeddah Rd.- Al Hada Dist.
Unit No.1 Riyadh 12324- 3147
Phone: +966 112551345 – 966 112551388
Fax: +966 112810093
Email: tsaip-Inv@gccsg.org
Kingdom of Saudi Arabia

Introduction

In compliance with the basic objectives of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, and in conformity with the objectives of the GCC Unified Economic Convention seeking to achieve economic integration among GCC member states, and aware of the crucial role played by GCC industries in the economies of the GCC member states, it becomes vital for the member states to take necessary measures against dumping, subsidy and increase of Imports, which cause injury, threat of injury, or retardation to GCC industries.

Pursuant to Article 86 of the Rules of Implementation of the GCC Common Law on Antidumping, Countervailing Measures and Safeguard Measures which states, "The Technical Secretariat issues an Official Gazette where it publishes all publications required under this Common Law and its Rules of Implementation". Hereby, GCC-Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade pleased to publish the Notice Volume No (**46**) of the Official Gazette of GCC- Bureau of Technical Secretariat for Anti-Injurious Practices in International Trade.

The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf
GCC-Bureau of Technical Secretariat for Anti Injurious Practices in International Trade

Initiation of anti-dumping investigation against GCC imports of electric accumulators used for starting piston engines, originating in or exported from the People's Republic of China and Malaysia

In conformity with the GCC Common Law on Anti-Dumping, Countervailing and Safeguard Measures and its Rules of Implementation, (hereinafter referred to as the Regulation), and upon the decision no. (**58/15AD/2024**) of the Permanent Committee of Anti Injurious practices in the International Trade (hereinafter referred to as the Permanent Committee) regarding accepting the anti-dumping complaint lodged by the GCC industry and approving the initiation of the anti-dumping investigation, the GCC- Bureau of Technical Secretariat for Anti-Injurious Practice in International Trade (hereinafter referred to as the GCC-TSAIP) announces the initiation of anti-dumping investigation against GCC Imports of **Electric accumulators used for starting piston engines,** (Product under Investigation), originating in or exported from the People's Republic of China and Malaysia, from the date of the publication of this notice in the Official Gazette of the GCC-TSAIP (hereinafter referred to as Official Gazette) according to the following:

1. Complaint

The GCC-TSAIP received a properly documented complaint submitted by Reem Batteries and Power appliances Company, Al Shabib Battery Factory (Q Power), Middle East Battery Company (hereinafter referred to as "The Complainant") on behalf of the GCC industry according to the provisions of paragraphs (2 & 3) of Article (2) of the Regulation, alleging that the imports of the product under investigation are being imported from the People's Republic of China and Malaysia into the GCC market at dumped prices causing material injury to the GCC industry.

2. GCC Industry

The Complainants are Reem Batteries and Power appliances Company, - Oman, Al Shabib Battery Factory (Q Power) – Qatar, and Middle East Battery Company - Kingdom of Saudi Arabia. The complaint was supported by the Qatar Battery Factory in the State of Qatar, the Emirates Battery Company in the United Arab Emirates, and the National Battery Manufacturing Company in the Kingdom of Saudi Arabia.

The complainant with supporters represents 100% of the GCC total production of the like product. Therefore, the standing of the GCC industry has been fulfilled in accordance with Article (6-1) of the Regulation.

3. Product under Investigation and GCC like Product

Electric accumulators, including separators,therefore whether or not rectangle (including Square) lead acid of kind used for starting piston engines classified under the following GCC-Unified Tariff Codes from item: (85071000).

The product under investigation is used to start-up the engines of cars,trucks,vehicles,etc.

The complainant clarified that the GCC product is alike product in all respects to the product under investigation and they have the same end uses, and substitutability.

4. Allegation of Dumping

The Complainant alleged that imports of the product under investigation is being imported into the GCC at dumped prices. The Complainant made comparison between the export price of the product under investigation and the normal value of the like product in the domestic market in the countries concerned at the same level of trade. This comparison resulted in the existence of dumping margins higher than 2% of the export price and thus could not be ignored.

5. Allegation of the material Injury and causality

The Complainant alleged that there has been a significant increase in the volume of the allegedly dumped imports of the product under investigation in absolute terms and relative to the domestic production,which caused material injury to the GCC industry that was represented in the following factors:

- There is a price undercutting & depression,
- Decline in sales volume,
- Decline in market share of GCC industry,
- Decline in production volume and capacity utilization,
- Decline in productivity,
- Decline in profit and return on investment,
- Decline in Cash Flow,
- Decline in ability to grow

6. Procedures

The GCC-TSAIP examined the accuracy and adequacy of the data contained in the complaint and the Permanent Committee decided to accept the complaint and initiate the investigation according to Article (4) of the Regulation as they are satisfied that the information, data, evidence, and facts reported in the complaint appear to be sufficient to justify the initiation as per the provisions of the Common Law and its Regulation. Therefore, according to Article (9) of the Regulation, the notice of initiation is published in this Official Gazette while its publishing date shall be considered the effective date for the initiation of this investigation. Furthermore, the embassies of the People's Republic of China and Malaysia in Riyadh were notified prior to the initiation in line with Article (7-1) of the Regulation.

7. Investigation Period

The dumping investigation period is from 1st January 2023 to 31st December 2023.

The injury investigation period covers the period from 1st January 2019 to 31st December 2023.

According to Article (23) of the Regulation, the investigation shall be completed within (12) months from its date of initiation. This period may be extended in special circumstances for no more than (6) months.

8. Questionnaires and Collecting Information

In order to obtain necessary information for the investigation, the GCC-TSAIP will send questionnaires to the known foreign exporting producers (regarding the unknown foreign exporting producers, the questionnaires will be submitted through the diplomatic representative of the concerned countries in the Country of headquarters).

Questionnaires will be sent to the GCC producers and to the known GCC importers of the product under investigation, and Consumer Protection Entities in GCC.

All interested parties who wish to participate in the investigation shall make themselves known and submit their responses to the questionnaires either in Arabic or in English to the GCC-TSAIP within (**40) days** from the date on which the questionnaires were sent to them or to the diplomatic representative of the countries concerned according to the provisions of Article (12) of the Regulation provided that such responses have to be submitted during the GCC-TSAIP working hours from 8:00 am to 3:00 pm KSA local time.

Interested parties who wish to submit comments on the complaint shall do so in Arabic within no later than **(15) days** from the date of publication of this notice and within the specified working hours as indicated above.

9. Sampling Techniques

According to Article (13) of the Regulation, "If the number of exporters, producers, importers, types of products or transactions under investigation are so large as to make such investigation impracticable, the investigation may be limited to a representative sample of interested parties, products under investigation, or transactions by using statistically-valid samples based on either the information available at the time of selection or the largest percentage of export volume, production, or sales of the concerned country which can be reasonably verified during the period of the investigation".

the GCC-TSAIP may resort to apply sampling technique in case of the existence of large number of interested parties or types of products under investigation. The GCC-TSAIP will decide whether or not to resort to the sample technique after receiving a complete and full responses to the investigation questionnaires as required within the time limits specified according to paragraph 8 of this notice.

10. Cooperating parties in the investigation:

Companies will be considered cooperating in the investigation if they make themselves known and submit full responses to questionnaires as required and within the time limits specified according to paragraph 8 of this notice. By submitting a complete and full response to the questionnaire , the company agrees to the possibility of being included in the sample and accepting the verification visit, if decided to be conducted.

In the event that the sample method is used for foreign exporting producers companies who were considered cooperating parties as a result of their submission to a complete and full response to the foreign exporting producers' questionnaire but not included in the sample, the anti-dumping measures (if applied) to imports from these non-sampled exporting producers shall not exceed the weighted average dumping margin established with respect to the sampled exporting producers according to the provisions of Article (30-5) of the Regulation

Furthermore, according to the provisions of Article (30-6) of the Regulation, individual determinations of the dumping margin may be determined for any exporting producer, not initially sampled, who submits the response to the questionnaire within the specified time-limit in this notice except where the number of exporting producers is so large that individual examinations would be unduly burdensome to the GCC-TSAIP and prevent timely completion of the investigation.

11. Hearings

Pursuant to Article (14) of the Regulation, hearings may be held to give opportunity to all interested parties to present their views and arguments, provided that they submit a written request to the GCC-TSAIP that includes specific reasons as to why they should be heard. Interested parties must express their wish to hold a hearing within a **(30**) days' period from the date of publication of this notice in the Official Gazette.

12. On-the-Spot Verification Visits

Pursuant to Article (18) of the Regulation, the GCC-TSAIP may conduct verification visits at the premises of the interested parties inside or outside GCC countries to verify the accuracy of the information submitted and to collect any additional clarifications on the information or data required for the investigation.

13. Confidentiality

Any information provided by interested parties on a confidential basis, upon a reasonable cause, shall be treated as confidential and shall not be disclosed without the specific permission of the party submitting it pursuant to Article (12) of the Regulation.

Interested parties providing confidential information shall furnish a non-confidential summary with sufficient details to permit a reasonable understanding of the substance of the information submitted in confidence. If that information is not susceptible of summary, the concerned parties shall provide a statement of the reason according to Article (19) of the Regulation otherwise, such information may be disregarded.

14. Non-cooperation

In cases any interested party refuses access to or otherwise does not provide necessary information or does not submit them within the specified time limits or in the prescribed form or impedes the course of the investigation, the GCC-TSAIP will make its preliminary and final determinations based on the information available pursuant to Article (26) of the Regulation.

In cases any interested party provided any misleading or wrong information, it will not be considered and information available may be used.

15. Public File

The GCC-TSAIP makes available all relevant non-confidential information submitted by the interested parties through its public file. This information is available, upon written request, for all interested parties during the investigation and before reaching the final determinations pursuant to Article (14-3) of the Regulation.

16. Submission of Information

All relevant information including the information requested in this notice, questionnaire replies and correspondences provided by interested parties, must be communicated to GCC-TSAIP in electronic format and must indicate the name, address, e-mail address and telephone of the interested parties.

All interested parties participating in the Investigation shall submit their comments and arguments in the Arabic language. Any translation to Arabic Shall be provided through a licensed office operating in one of GCC countries, provided that this translation is acceptable by GCC-TSAIP.

Correspondences to the GCC-TSAIP shall be emailed to the following address:

Faisal Abdullah Al-Muhaideb
General Director of GCC- TSAIP
Secretariat General- Gulf Cooperation Council
Bureau of Technical Secretariat of Anti Injurious Practices in the International Trade

Email :
tsaip-Inv@gccsg.org

Phone : +966112551329
: +966112551388
: +966112551389